والموصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن وقوعه
موقع الفعل ولا يمكن تاويل المصغر والموصوف كما امكن تاويل المثنى
والمجموع • واما قولهم انا مرتحل فسوف يثير فرتحا فانما جاز
لكون المجرور ظرفا ويكفيه رائحة الفعل • فان عطفت على
المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب
زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ
والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان
يحمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا لما وافق الظهر
الا ان يكون لهذا كما يدل على حلاوته نحو هذا ضارب زيد
امس وعمرا غدا • وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز
النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى ويبقى ها هنا الخلاف
في النصب حملا على المحل وتعامل مقدر فان كان تعامل مقدر
كما هو مذهب س فمقدر باسم الفاعل اولى من تقدير الفعل
لموافقة المقدر الظاهر اشد س •

هل انت باعث دينار لحاجتنا • او عبد رب أخا عون بن مخراق

قوله اسم المفعول سمي بهذا الاسم مع ان اسم المفعول في الحقيقة
هو المصدر لانه هو الذي يفعل الفاعل وهذا الذي نحن فيه هو اسم
المفعول به اي الذي تعلق به الفعل الواقع عليه الفعل تقول فعلت به الضرب
اي ذهبت عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر
كان المجاور والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله فهو كالمحمول معنى
عليه ما اشتق من فعل اي مصدر لمن وقع عليه ذلك الفعل عليه يعني
جرى المجرى للواقع ليدخل فيه نحو اوجد ت ض بانا فهو موجود وعلة
عدم حرف وحكمه فهو معلوم" قوله و صيغته من الثلاثي على مفعول
كمضروب وكان قياسه ان تكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل

من انه معطوف على محل المجرور وبترك ظاهر اعواست

فيقال ضرب يضرب فهو مضروب للفهم لما اذا هم حذف الهمزة
في باب افعل الى تفعل وتفعل واتبعت احدهما للمزيد فيه
بزيادة الواو لانه اخف لغلبة حروف لما زادوا الواو فحو اليوم
ليلاسوا الى صنان بعد هاد او هو مستثقل في القياس
الكثير الاستعمال فبقي اسم المفعول من الثلاثي فجاء بعد التغيير
المذكور كالجادي على فعل لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم
الناشئ للاشباع كقوله اذا نطور فلا يعبأ به فاسم
المفعول اذا يشابه المضارع المبني للمفعول لفظا ومعنى
قوله و من غيره اي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل
بضم مصومه و لا يخالفه الا في فتح ما قبل الاخر لانه كذلك
في مضارعه الذي يجعل عملا على المبني للمفعول كمخرج ومتخرج
ومدحرج قوله و امره اي حاله في العمل يعني انه يعمل عمل فعله وهو المضارع
المبني للمفعول و الاشتراط اي اشتراط الحال والاستقبال و
الاعتماد على صاحبيه وحرفي الاستفهام والنفي كما مر اسم
الفاعل فلا وجه لاعادته مثل زيد معطا علامه درهما
قال الرضي رحمه الله وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله فيما لم يسم
فاعله الرفع غير محتاج الى شرط الواحد والاثنين قوله الصفة
المشبهة اي باسم الفاعل ووجه الشبه ان اسم الفاعل ما قام
به المصدر فهو بمعنى ذو ومضاف الى مصدره فصار يجري ذو ضرب
كحال الصفة المشبهة كذلك فمعنى حسن ذو حسن لا فرق بينهما من جهة
المعنى الا بتثنية واحد وهو ان وضع اسم الفاعل على انه متصف بمصدره
على وجه الحدوث ووضع الصفة على انه متصف بمصدرها على الاطلاق
ما اشتق من فعل اي مصدر لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعدين
الذي قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر نحو مصدق به

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)